طرحت م.ت.ف. ورقة عمل تبنّتها الجزائر والجامعة العربية؛ وكذلك مشروع قرار حول الانتفاضة الفلسطينية، يتضمن ١١ بنداً (**اليوم السابع**، باريس، ١٣/٦/١٩٨٨)، يمكن ايجازها بثلاثة أسس رئيسة، هي: تأكيد الالتزام بمقررات القمم السابقة تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة قمتي الرباط (١٩٧٤) وفاس (١٩٨٢)، وبهذا يبدو ان المنظمة تريد ان تضع حداً لبعض الالتباسات حول موضوع تمثيل المنظمة الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وثانياً، الدعوة الى بلورة موقف سياسي عربي واضح من قضية التسوية، ومشاريعها المطروحة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالمشاريع الاميركية المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، وتطالب الورقة بتحديد موقف واضح من خطة شولتس التي يرفضها الشعب الفلسطيني وتأكيد أهمية المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الواسعة والمؤدي الى تسوية قضية الشرق الاوسط على اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبمشاركة وفد مستقل من المنظمة على اساس متكافىء مع الاطراف الاخرى؛ وثالثاً، وضع خطة عربية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، مالياً واعلامياً وسياسياً.

وعلى الرغم من تعدد اوراق العمل العربية داخل قمة الجزائر، الّا ان المصادر لاحظت ان اوراق العمل تجنبت الحديث المباشر عن مبادرة شولتس، رفضاً او ادانة، وذلك استناداً الى المشاورات العربية المكثفة التي اجرتها م.ت.ف. قبل القمة. وركزت القرارات على رفض السياسة الاميركية الداعمة لاسرائيل، والمشجعة للحلول الثنائية والمنفردة، على ان يترك للدبلوماسية العربية امر التعاطي مع مبادرة شولتس، استناداً الى الاسس الرافضة للسياسة الاميركية. وهكذا حرصت القمة على امساك العصا من الوسط، ان جاز التعبير، من اجل ان تخرج المقررات برؤية عربية واضحة، ومشتركة، ويسمح بها الجامع المشترك العربي.

من جهة اخرى، برز العديد من التخوفات قبل انعقاد القمة ازاء العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية. ورأت أوساط سياسية مطلعة ان الطرفين العربيين اللذين جاءا الى القمة، وكلاهما متخوف من مواقف الآخر، هما الاردن و م.ت.ف. فالمنظمة كانت تراودها الشكوك في ان الاردن يريد ان يبقي نوعاً من الوصاية على القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يتعلق منها بموضوع الضفة الغربية. وكانت ترى ان الاردن يحاول ان ينافسها على دورها. والاردنيون دخلوا القمة وهم متخوفون من ان المنظمة تريد ان تلغي دور الاردن في القضية الفلسطينية. واذا كانت كلمة الملك حسين، في مؤتمر القمة، التي أكد فيها ان بلاده تحترم رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني، وتقبل بما تقبل به المنظمة والدول العربية في ما يتعلق بمستقبل الاراضي العربية المحتلة، حتى لو تم الاتفاق على ان تقوم الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، «قد ساهمت في ازالة التخوفات الفلسطينية، فان اللقاءات الاردنية ـ الفلسطينية الثلاثة التي عقدت بين الملك حسين وعرفات، بحضور وفديهما، هي التي فتحت الطريق، مجدداً، لعودة التنسيق بين الاردن والمنظمة» (سليمان نمر، **المستقبل**، باريس، ١٨/٦/١٩٨٨).

وفي هذا السياق، أفادت مصادر فلسطينية مطلعة بأن «اللقاء الفلسطيني مع الملك حسين كان ودياً؛ تجاوز كل ما قيل سابقاً عن وجود جفوة اردنية ـ فلسطينية». وكان المبادر الى خلق هذا الجو الودي هو الملك حسين، الذي «قال مخاطباً عرفات: ان الوفد الاردني سيوافق على كل ما يطلبه الفلسطينيون في هذه القمة وعلى كل ما يقرره الملوك والرؤساء العرب. ورد عرفات على التحية بمثلها، فأكد... العلاقات الخاصة، والمميزة، بين الشعبين، الفلسطيني والاردني، مذكراً بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، التي تؤكد هذه العلاقة» (**اليوم السابع**، ١٣/٦/١٩٨٨).

أما على صعيد الدعم المادي للانتفاضة، فقد بحث القادة العرب في هذا الموضوع في الجلسة ما قبل الختامية. ودار النقاش فيما بينهم حول سبل تقديم الدعم، وكميته، والوسائل التي يمكن ان يصل عبرها. واختلفت الآراء وتضاربت؛ ثم استقر الرأي على ان يكون الدعم من خلال م.ت.ف. وعبر القنوات الدولية المتاحة. «اما عن كمية الدعم، فقد تكون تلك التي اقرها مجلس جامعة الدول العربية، في دورته العادية، المستأنفة في العاشر من نيسان (ابريل)